الأمم المتحدة

A/AC.109/2008/SR.4

الجمعية العامة
الدورة

Distr.: General
17 July 2008
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، بنيويورك، يوم الاثنين، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٨، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد نتاليفاوا . . . . . (إندونيسيا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن بورتوريكو مشروع القرار A/AC.109/2008/L.7

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

08-37225 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

مقرر اللجنة الخاصة المؤرخ ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/2008/L.3 و L.7)

٢ - أبلغ الرئيس اللجنة بأن وفود إكوادور وبنما ونيكاراغوا تود مشاركة اللجنة النظر في هذا البند من جدول الأعمال.

مشروع القرار *A/AC.109/2008/L.7*

٣ - **السيد ماميركا دياز** (كوبا): عرض مشروع القرار A/AC.109/2008/L.7 وقال إن مشروع المقرر يشدد على الحاجة الملحة إلى أن تقوم حكومة الولايات المتحدة بتهيئة الظروف الكفيلة لعملية يتسنى فيها لشعب بورتوريكو ممارسة حقية غير قابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وأعاد تأكيد أن شعب بورتوريكو يكوّن أمة من أمم أمريكا اللاتينية وحوض البحر الكاريبي لها هويتها الوطنية الجلية الخاصة بها. وقال إن مشروع القرار يشير أيضا إلى المبدأ القائل إن أي مبادرة لإيجاد حل للوضع السياسي لبورتوريكو ينبغي أن تنبع أصلا من شعب بورتوريكو . ويحث مشروع القرار مرة أخرى حكومة الولايات المتحدة على إكمال إعادة الأرض والمنشآت المحتلة في جزيرة فييكيس وفي سيبيا إلى شعب بورتوريكو، وعلى الإسراع بتنظيف وتطهير المناطق المستخدمة لأغراض المناورات العسكرية.

٤ - وأضاف أن مشروع المقرر قد أعرب عن القلق إزاء استمرار أعمال العنف التي تعرض لها مواطنون مطالبون بالاستقلال، ودعا مرة أخرى إلى إطلاق سراح جميع سجناء بورتوريكو السياسيين الذين ما زالوا في سجون الولايات المتحدة، وطلب إلى الجمعية العامة النظر نظراً شاملاً في مسألة بورتوريكو ومن جميع جوانبها. وأعرب الرئيس عن الأمل في اعتماد مشروع المقرر بتوافق الآراء.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات (مذكرة مؤرخة ٨/٤ و *Add.1*)

٥ - **الرئيس:** لفت الأنظار إلى طلبات أخرى للاستماع وردت في ضميمة مذكرة مؤرخة ٤ نيسان/أبريل. واعتبر أن اللجنة الخاصة تود الاستجابة لهذه الطلبات.

٦ - وكذلك تقرر.

٧ - وبدعوة من الرئيس، أخذت السيدة روماني - سياكا (نقابة المحامين في بورتوريكو) مكانا لها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٨ - **السيدة روماني سياكا** (نقابة المحامين في بورتوريكو): أشارت إلى أن مسألة بورتوريكو ما زالت موضع نظر اللجنة الخاصة منذ عام ١٩٧٢. وقالت إنه على الرغم من التأكيدات المتكررة في بعض الدوائر بأن اللجنة تسعى إلى التدخل في ''مسألة داخلية'' فإن التوافق العام في الآراء قد استقر الآن على أن هناك علامة استعمارية موجودة حقا. وحتى إن السلطات البورتوروكية الحالية قد وصلت إلى موقف المطالبة بإنهاء الاستعمار من أجل تحقيق السيادة. وقالت إنه قد آن الأوان لأن تنظر الجمعية العامة في هذه المسألة، ذلك أن الشعب البورتوريكي في حاجة ماسة إلى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٩ - وقالت إن منظمتها قد اضطلعت بدور قيادي في العمل على توفير آلية إجرائية - جمعية تأسيسية دستورية تعنى بوضع يتيح وضع بدائل لا استعمارية، لا تكون خاضعة لدستور الولايات المتحدة. ذلك أن من شأن تكوين هذه الجمعية التأسيسية أن يستتبع إلغاء قانون للعلاقات الاتحادية لبورتوريكو وأن يقوم على أساس سيادة شعب بورتوريكو. وأضافت أن هذه الجمعية التأسيسية سوف تيسر فتح قناة

اتصال خال من أي روابط استعمارية، وتسهل عملية الحوار التي دعمتها الأمم المتحدة في أحوال مماثلة، بما يسوغ تقديم الدعم من اللجنة ومن الجمعية العامة.

١٠ - ومضت إلى القول إن تدخل الجمعية العامة سيضع حدا لقبول الفكرة القائلة بأن ممارسة الحق في تقرير المصير يتطلب الحصول على إذن من كونغرس الولايات المتحدة، وهو بعبارة أخرى الاقتراح بأن يوجه إلى السجان الطلب بمفتاح السجن. وأضافت أن التدخل سيظهر للشعب البورتوريكي أنه يحظى بدعم المجتمع الدولي في مطالبته باحترامه أمة ذات سيادة. وهو اعتراف يتزايد يوما بعد يوم، وهو ما تشهد عليه الإعلانات الصادرة عن كونغرس أمريكا اللاتينية وحوض الكاريبي المنادية باستقلال بورتوريكو والصادرة أيضا عن مؤتمر قمة حركة بلدان عدم الانحياز.

١١ - وتركت السيدة روماني - سياكا المكان المخصص لها.

١٢ - بدعوة من الرئيس، أخذ السيد لوزادا بيريز (رابطة الحقوقيين الأمريكيين) مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

١٣ - **السيد لوزادا بيريز** (رابطة الحقوقيين الأمريكيين): لاحظ أن قرارات اللجنة وتوصياتها السنوية قد ساعدت على بدء مناقشة لمسألة الاستعمار التي حملت الناس، في جملة أمور، على الإعراب عن السخط على الإفلات من القصاص الذي منحه أولئك الذين قتلوا مواطنين شبابا وقادة بورتوريكيين، وعلى الاضطهاد الذي تمارسه، بحق أعضاء حركة الاستقلال، سلطات الولايات المتحدة القضائية وسلطات الشرطة الاتحادية وساعدت أيضا على وضع حد للمناورات العسكرية الأمريكية في أرخبيل بورتوريكو وللاستثمارات المقترحة التي كانت يمكن أن تشكل خطرا على البيئة والإيكولوجيا في الأرخبيل.

١٤ - وأضاف أنه نظرا للتاريخ الطويل للمحاولات التي ما زالت السلطات القضائية وسلطات الشرطة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية تقوم بها لاضطهاد وسجن وقتل مؤيدي حركة الاستقلال في بورتوريكو فإنه قد آن للجمعية العامة أن تتدخل. وبدلا من الإفادة من الوضع الاستعماري، فإن شعب بورتوريكو ما زال يعاني من مستويات من الفقر والضياع تنذر بالخطر، مع ما يرافق ذلك من ارتفاع في معدلات الجريمة ومن مؤشرات أخرى تدل على وجود خلل اجتماعي. وقال إن روح الاستعمار تبث في سكان بورتوريكو نفسية التواكل والسلبية.

١٥ - وقال إن الاستقلال هو السبيل إلى اقتصاد وتنمية اجتماعية مستدامين. وإنه، من دون نيل الاستقلال، يكون ما يدعى الارتباط الحر مع أي بلد ضربا من المستحيل. وعليه حث الولايات المتحدة على امتثال المبادئ الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) وعلى الكف عن اضطهاد من ينادي، من أهل بورتوريكو، بالاستقلال. وأخيرا، أوصي بأن تنظر الجمعية العامة في مسألة بورتوريكو، أقدم مستعمرة في العالم، على سبيل الاستعجال.

١٦ - ترك السيد لوزادا بيريز المكان المخصص له.

١٧ - بدعوة من الرئيس، اتخذ السيد باريوس مارتينيز مكانا له من طاولة مقدمي الالتماسات.

١٨ - **السيد باريوس مارتينيز** (حزب استقلال بورتوريكو): قال إنه ما لم تنل بورتوريكو الاستقلال فإنه لا يمكن القول بأن أمريكا اللاتينية تنعم بالاستقلال الكامل.

١٩ - وأردف يقول إن الاستعمار، شأنه في ذلك شأن الاسترقاق أو الفصل العنصري، لا يمكن تسويغه بالادعاء بأنه قد لقي رضا الضحايا أو قبولهم إياه. إن حظر الاستعمار قد أصبح قاعدة مطلقة في القانون الدولي. وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة تقر الآن علنا بأن بورتوريكو

ما زالت تشكل أحد الممتلكات – أي مستعمرة – فإنه، لم تجرؤ على مدى حوالي نصف قرن من الزمان إلا الحكومة الثورية في كوبا وناشطو بورتوريكو وبلد من أمريكا اللاتينية بين الفينة والأخرى على الكلام بشأن الوضع الحقيقي لبورتوريكو أمام اللجنة. وأضاف أن الزمن قد تغير بالفعل، وهو ما يؤكده عدد الوفود غير المسبوق، من دول أمريكا اللاتينية، التي أيدت مشروع القرار. وكانت رسالة هذه الوفود واضحة ألا وهي إن تصويب وضع بورتوريكو الاستعماري، المفارقة، يشكل أولوية للقارة بكاملها.

٢٠ – وبعد إذ لاحظ السياسة المتسقة التي تسعى الولايات المتحدة إلى انتهاجها إزاء أمريكا اللاتينية في القرن الحادي والعشرين، قال إنه ينبغي لهذه السياسة لكي تكون معقولة، أن تقوم على احترام الاستقلال وعدم التدخل والقبول بوجهات النظر المختلفة وإبداء الاهتمام المشترك بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأضاف أن في وسع الولايات المتحدة أن تبرهن على تبني سياسة جديدة من الاحترام لأمريكا اللاتينية إذا هي قبلت باستقلال بورتوريكو. وقال إن اعتماد مشروع المقرر المعروض حاليا على اللجنة سيكون هو الخطوة الأولى الأساسية في اتجاه عرض المسألة على الجمعية العامة، وفي حث الولايات المتحدة، في نهاية المطاف، على الإيفاء بالتزامها بإنهاء الاستعمار بموجب أحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د–١٥).

٢١ – وترك السيد باريوس مارتينيز المكان المخصص له.

٢٢ – وبدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة سوسلر (اللجنة الدولية لرابطة المحامين الوطنية)؛ مكانا لها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٣ – **السيدة سوسلر** (اللجنة الدولية لرابطة المحامين الوطنية): شددت على ضرورة أن تنظر الجمعية العامة في قضية بورتوريكو، واستشهدت، في هذا الصدد، بقضية فلبيرتو أوخيدا ريوس، القائد السري للجيش الشعبي لبورتوريكو، الذي ادعت هي بأنه قتل غيلة على أيدي جماعة من المغاوير تابعين لمكتب التحقيقات الاتحادي، ومضت إلى القول إن حكومة الولايات المتحدة لم تكتف برفضها التعاون مع التحقيق في حادث الاغتيال بل إنها تسترت على ملابسات حادث الاغتيال. وفي حين أن تقرير مفتش المكتب العام في وزارة العدل في الولايات المتحدة قد أقر بأن الطريقة التي نفذت بها العملية قد انطوت على الكثير من المخالفات للأصول فإن التقرير قد برّأ، في نهاية الأمر، ساحة مكتب التحقيقات الاتحادي من حادث الاعتداء، ورفضت وزارة العدل في بورتوريكو مقاضاة أي من المسؤولين عن حادث الاغتيال.

٢٤ – وكذلك استشهدت، كأمثلة على أن العقوبات التي أنزلتها سلطات الولايات المتحدة بحق الأشخاص، الذين يؤيدون استغلال بورتوريكو، لا تتناسب مع الأفعال التي قاموا بها – بقضيتي كارلوس ألبرتو توريس وأوسكار لوبيز ريفيرا، الذين اتهم كلاهما بالتآمر بإثارة الفتنة، وحكم عليهما بالسجن ٧٠ عاما، رغم أنهما لم يقتلا أو يؤذيا أحدا.

٢٥ – وعليه فإنها قد حثت اللجنة على اتخاذ قرار؛ يدعو الجمعية العامة إلى النظر في قضية بورتوريكو، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تشير إلى التزامها بقرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د–١٥)، بالإفراج عن جميع السجناء السياسيين البورتوريكيين، وبالكف عن اتخاذ النظام القانوني للولايات المتحدة وسيلة لقمع حركة الاستقلال؛ وبمقاضاة جميع المسؤولين عن إعدام أوخيدا ريوس خارج نطاق القانون؛ وبأن تسحب من بورتوريكو ممارسي القمع من عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي وأجهزة استخبارات الولايات المتحدة الأخرى وغيرهم من العاملين ومن العسكريين والقضائيين التابعين لها. وأضافت أنه ينبغي

للولايات المتحدة أن تكف عن تطبيق عقوبة الإعدام في بورتوريكو وأن تعيد جميع الأراضي التي أخذت من شعب بيكيس، وأن تحترم إرادة شعب بورتوريكو بتكوين جمعية تأسيسية دستورية.

٢٦ - وتركت السيدة سوسلر المكان المخصص لها.

٢٧ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سوليرماري (مؤسسة العمل الديمقراطي لبورتوريكو) مكانا إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٨ - **السيد سوليرماري** (مؤسسة العمل الديمقراطي لبورتوريكو): لاحظ أنه، في عام ٢٠٠٤، اعترفت محكمة العدل الدولية بالحق في تقرير المصير حقا ملزما للجميع. وقال إن على اللجنة الخاصة، إذن، أن تحذر الولايات المتحدة من أنه ليس من المقبول أن تشير إلى أهل بورتوريكو على أنهم مواطنون للولايات المتحدة مقيمون في بورتوريكو؛ ذلك أن هذا التعريف لا يعترف لأهل بورتوريكو بهويتهم الوطنية الخاصة بهم دون غيرهم، والتي هي أسبق من المواطنة القانونية التي أسبغها عليهم القانون التأسيسي لبورتوريكو في عام ١٩١٧. ودعا اللجنة الخاصة إلى أن تولي اهتماما خاصا لقضية بورتوريكو في تقريرها إلى الجمعية العامة وإلى أن توصي الجمعية العامة بالنظر في القضية واتخاذ قرار يعيد التأكيد على حق الشعب البورتوريكي غير القابل للتصرف في تقرير المصير والاستقلال. وقال إنه ينبغي للجنة الخاصة أن تحث الولايات المتحدة على أن تطلق عملية منصفة وعادلة لحق تقرير المصير في غضون سنة. وأنه ينبغي أن تضم هذه العملية إطلاق سراح البورتوريكيين الذين زجت الولايات المتحدة بهم في السجون جراء أنشطتهم التي اضطلعوا بها تأييداً لحق البورتوريكيين في السيادة والاستقلال.

٢٩ - وأضاف أن ”H.R. 900“، وهو مشروع قانون يدعو إلى إجراء استفتاء يتيح للبورتوركيين خيار التصويت على استمرار وضع الكمنولت أو خيار سلوك طريق يفضي إلى وضع دائم غير إقليمي، ما زال موضع نظر في مجلس النواب في الولايات المتحدة. وقال إن على اللجنة الخاصة، إذن، أن تحث الولايات المتحدة على تهيئة الأرضية المناسبة لكل الخيارات المتاحة للحكم الذاتي الكامل الذي أقرت الجمعية العامة بمشروعيته بموجب قراريها ١٥٤١ (د-١٥) و ٢٦٢٥ (د-٢٥). وأعاد تأكيد أن دعم مؤسسته لتكوين جمعية تأسيسية دستورية تعنى بالوضع، ويختار أهل بورتوريكو ممثلين لهم فيها من الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، من أجل أن يستقر الرأي على الخيار المناسب والتفاوض بشأن فترة انتقالية تكون مقبولة للجميع مع حكومة الولايات المتحدة.

٣٠ - ومضى إلى القول إن مؤسسته قد اضطرت إلى شن حملة عالمية لإذكاء الوعي بتدخل سلطات الولايات المتحدة الاتحادية في الشؤون المحلية. وقال إن المثال على ذلك، وهو ما كشف عنه الصحفي المشهور روبرت وود وورد، قد تمثل في الجهد المشترك الذي قامت به وكالة الاستخبارات المركزية وسلاح البحرية في عام ١٩٦٨ لإنشاء الحزب التقدمي الجديد المحافظ الذي يفضل وضع الولاية وكيانها.

٣١ - واختتم كلامه بقوله إن مكتب المدعي العام الاتحادي التابع للولايات المتحدة قد وجه اتهاما للحاكم الحالي، أسبيدو بيلا، مدعيا إساءة إدارة أموال الحملة المتبقية من انتخابات سابقة، ومُسرّبا معلومات مغرضة إلى الصحافة قبل إصدار لائحة الاتهام الرسمي. وواصل حديثه فقال إن هذه الأعمال قد حملت العديد على الاعتقاد بأن مكتب المدعي العام إنما يسعى إلى التأثير في حملة انتخابات حكام المقاطعات لصالح مرشح الحزب المعارض لويس فورتونو، المنحاز لحزب جورج دبليو بوش الجمهوري. وأعلن عن شجبه لسياسة النفاق التي تنتهجها سلطات الولايات المتحدة

الاتحادية، التي تدعي احترامها حق تقرير المصير غير القابل التصرف فيما تتدخل في العمليات الانتخابية في بورتوريكو.

٣٢ - وترك السيد سولزماري المكان المخصص له.

٣٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كاليرو (حزب العمال الاشتراكيين) مكانا له إلى الطاولة مقدمي الالتماسات.

٣٤ - **السيد كاليرو** (حزب العمال الاشتراكيين): أعرب عن إدانته اتخاذ حكومة الولايات المتحدة التحقيقات التي تجريها هيئة المحلفين العليا الاتحادية وسيلة لتلفيق التهم ضد الناشطين والعمال المؤيدين للاستقلال. وقال إنه يشجب أيضا إقدام الحكومة الاستعمارية على سحب الترخيص الممنوح لاتحاد المعلمين في بورتوريكو، وهو هجوم سبقته عملية دهم لسلطة القنوات المائية ومجاري الصرف الصحي قام به مكتب التحقيقات الاتحادي تحت ذريعة كاذبة لمكافحة الفساد. وأضاف أنه إذا ما تركت هذه الهجمات تمر من دون قصاص فإن ذلك سيشجع الحكومة وشرطتها السياسية على اضطهاد الاتحادات النقابية الأخرى في بورتوريكو وفي الولايات المتحدة على حد سواء.

٣٥ - ومضى إلى القول أن الحرب التي يشنها مكتب التحقيقات الاتحادي على الحركة المناصرة للاستقلال وعلى الاتحادات النقابية البورتوريكية تثبت أن بورتوريكو هي حقا مستعمرة تابعة للولايات المتحدة. وأضاف أن من شأن الكفاح الناجح لنيل بورتوريكو الاستقلال أن يشكل صفعة قوية لقوى الظلم التي تجمعها مصالح مشتركة - ألا وهي صفوة حاكمة من الأسر ذوات المليارات - وأن يكون في صالح أغلبية الشعب في الولايات المتحدة. ذلك أن الحكومة اتخذت من بورتوريكو منطلقا لشن العدوان ضد بلدان أخرى. وقال إنه في سياق ما يسمى الحرب على الإرهاب، أعاد البنتاغون مؤخرا إنشاء أسطوله البحري الرابع للقيام بعمليات في منطقة حوض البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية، مهددا، تهديدا مباشرا، الشعبين الكوبي والفنزويلي وأي جهة تتحدى هيمنة الولايات المتحدة.

٣٦ - وقال إنه يضم صوته إلى أصوات المتكلمين السابقين في الدعوة إلى الإفراج الفوري عن البورتوريكيين المقاتلين من أجل الاستقلال الذين ما زالوا محتجزين في سجون الولايات المتحدة، مشيرا إلى أن التضييق على المقاتلين البورتوريكيين من أجل الاستقلال واعتقالهم جزء من اتجاه عام إلى انتهاك حكومة الولايات المتحدة للحقوق السياسية. وقال إن السيطرة الاستعمارية على بورتوريكو تعزز التمييز والعنصرية والأعمال الوحشية التي ترتكبها الشرطة على نحو منتظم بحق البورتوريكيين المقيمين في الولايات المتحدة، بما يؤكد وصفهم مواطنين من الدرجة الثانية. وإن المقاومة التي يبديها العمال المهاجرون ضد شروط العمل الخطيرة وأعمال الاعتقال وعمليات الإبعاد ومطالبتهم بالاعتراف بهم عمالا لا مجرمين أمر أصبح يشكل عقبة كأداء في وجه هجمات الحكومة على العمال، ووسيلة الدعم الرئيسية لحركة استقلال بورتوريكو. ومضى إلى القول إن الثورة الكوبية أظهرت أن في الإمكان أن ينال الشعب العامل الاستقلال الحقيقي عن إمبريالية الولايات المتحدة، ودحضت ادعاءات الولايات المتحدة التي تدل على الغطرسة، بأن استقلال بورتوريكو سيوردها موارد التهلكة.

٣٧ - وترك السيد كاليرو المقعد المخصص له.

٣٨ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد اسبيدو بيلا (حاكم بورتوريكو) مكانا له على طاولة مقدمي الالتماسات.

٣٩ - **السيد اسبيدو بيلا** (حاكم بورتوريكو): قال إنه يؤمن دائما بأن عملية تقرير مصير بورتوريكو قد بدأت بإنشاء الكمنولث وأن هذه العملية لم تصل إلى خاتمتها. وقال إنه في عام ١٩٥٣، وبطلب من الولايات المتحدة،

خلصت الجمعية العامة إلى أنه، بإنشاء الكمنولث، حقق شعب بورتوريكو وضعا دستوريا جديدا وأنه قد منح مكونات السيادة. وأضاف أن تقرير فرقة العمل، التابعة للرئيس، عن وضع بورتوريكو لعام ٢٠٠٧، الذي يعبر عن الموقف الرسمي لحكومة الولايات المتحدة من هذه المسألة، قد ضم، في تناقض مباشر مع الإعلانات الصادرة في عام ١٩٥٣، عدة استنتاجات وأكاذيب جارحة بغية القيام، في جملة أمور، بمنع تطور وضع الكمنولث مستقبلا، وخلص إلى أن الخيارين الوحيدين لبورتوريكو هما الاستقلال أو كيان الولاية، وذكر أن في وسع الولايات المتحدة أن تسلّم بورتوريكو لسيادة بلد آخر، كما لو أن الكمنولث سلعة تباع وتشترى.

٤٠ - وفي رسالة بعث بها مؤخرا إلى وزير خارجية الولايات المتحدة، شجب موقف الحكومة المتناقض من بورتوريكو واصفا إياه بأنه موقف مخادع. وأهاب بالولايات المتحدة بأن تخطر رسميا الأمم المتحدة بموقفها الجديد من المسألة وبأن تتحمل التبعات القانونية لهذا التغيير، إذ أنه ليس في وسعها أن تتخذ موقفا للاستهلاك المحلي وآخر تعلنه أمام المجتمع الدولي. ذلك أن لبورتوريكو الحق في عملية عادلة ومتوازنة تفضي إلى الاستقلال أو كيان الولاية أو إلى النماء مستقبلا في إطار وضع الكمنولث. على أنه لاحظ أن المرشح الرئاسي باراك أوباما رفض الاستنتاجات الواردة في التقرير. وهذا يوحي، على ما يبدو، بأن سياسة بوش الخاطئة إزاء بورتوريكو يمكن أن تتغير.

٤١ - وأهاب باللجنة أن تطلب تقديم إيضاحات بشأن غياب الاتساق في سياسة الولايات المتحدة بشأن وضع الكمنولث بين القرار الصادر في عام ١٩٥٣ والتقرير الحالي. وقال إنه ينبغي للجنة أن تنظر بجدية في تدخل حكومة الولايات المتحدة في الشؤون المحلية وفي رفض عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي التعاون مع التحقيق الذي أجرته حكومة بورتوريكو في اغتيال فلبرتو أوخيدا. وأنه ينبغي للجنة أخيرا أن تطلب رسميا إدراج قضية بورتوريكو في جدول أعمال الجمعية العامة.

٤٢ - وبعد أن أشار إلى وجهات نظر خبير جورج تاون القانوني، توماس ألكسندر أليينيكوف، الذي كان طرح قبول فكرة أنه، بموافقة مشتركة من جانب كونغرس الولايات المتحدة وحكومة بورتوريكو، يمكن الوصول إلى تفاهم جديد بشأن السيادة والكيانات التي تتمتع بحكم ذاتي، بما يتسنى معه تقاسم السلطات واستقلال ذاتي ثقافي وسياسي في إطار نظام الولايات المتحدة الدستوري، وقال إنه يحبذ شخصيا الاستقلال الذاتي على الخيارات الأخرى، وهو ما تفضله أغلبية أهل بورتوريكو. وقال إنه يؤيد أيضا حق شعب بورتوريكو في السيادة من خلال تطوير وضع الكمنولث، مفضلا الجمعية التأسيسية الدستورية آلية للبت في المسائل ذات الصلة بالوضع. وقال إن السيادة ليست مرادف للاستقلال. بل إنها بمثابة سلطة الشعب على اتخاذ قرارات نهائية بشأن المستقبل وليكن ذلك كيان الولاية أو الاستقلال أو مزيد من التطوير في وضع الكمنولث.

٤٣ - وترك السيد اسبيدو بيلا مكانه المخصص له.

٤٤ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد فيلانويفا مونيوز (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو) مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٤٥ - **السيد فيلانويفا مونيوز** (لجنة حقوق الإنسان في بورتوريكو): قال إنه من المتفق عليه عموما أن الولايات المتحدة تقوم بالتدخل في الشؤون المحلية لبورتوريكو على نحو ما يبينه، في جملة أمور، تواطؤ عملاء مكتب التحقيقات الاتحادي في عملية اغتيال فيليبرتو أوخيدا؛ ورفض المكتب تقديم معلومات إلى سلطة بورتوريكو التي تجري تحقيقا جنائيا، وسعي السلطات الاتحادية إلى الدفع باتجاه عقوبة

الإعدام في إحدى القضايا مؤخرا رغم أن هذه العقوبة غير مسموح بها بموجب دستور بورتوريكو.

٤٦ - وأشار إلى أن بورتوريكيين قد زج بهم في السجون لمحاولتهم النضال ضد النظام الاستعماري الذي فرض عليهم في عام ١٩٥٢. وقال إنه لما كانت حكومة الولايات المتحدة قد أقرت فعلا بأن الوضع القائم لبورتوريكو لا يتيح ديمقراطية كاملة، فقد تساءل عن كيفية مقاضاة المقاتلين من أجل الاستقلال عن النضال ضد نظام مناهض للديمقراطية. وأضاف أن على حكومة الولايات المتحدة أن يتحلى تصرفها بالاتساق، ذلك أنه يشق على المرء أن يتبين كيف أنها يمكن أن تدعو إلى إطلاق سراح السجناء السياسيين في بلدان أخرى في حين ترفض هي نفسها إطلاق سراح المقاتلين من أجل استقلال بورتوريكو. وقد زج ببعض هؤلاء في السجون لمدد طويلة يناهز بعضها ثلاثة عقود.

٤٧ - وترك السيد فيلانويفا مونيوز المكان المخصص له.

٤٨ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كولون أليناس (حركة العمال الاشتراكيين) مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٤٩ - **السيد كولون أليناس** (حركة العمال الاشتراكيين): أشار إلى أن بورتوريكو ما زالت ترزح تحت نير السيطرة السياسية والعسكرية والاقتصادية للولايات المتحدة على مدى الأعوام الـ ١١٠ الماضية، وأهاب باللجنة بأن تطالب بأن تعترف الولايات المتحدة والجمعية العامة بحق شعب بورتوريكو في تقرير المصير.

٥٠ - وإذ أشار، في جملة أمور، إلى أن أعضاء الأحزاب السياسية اليسارية، الذين نددوا بالوضع الدستوري الوارد في قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د-٨) باعتباره وضعا موجبا للسخرية، قد عذبوا أو سجنوا أو حتى قتلوا، بغية قمع فكرة تأييد الاستقلال، وإلى أن الوضع الاستعماري الحالي لبورتوريكو قد مكّن الصناعات التي تلوث البيئة من أن تستغل الأنظمة البيئية الاتحادية اللينة قياسا بتلك المطبقة في الولايات المتحدة وإلى أن البورتوريكيين ينخرطون غالبا في القوات المسلحة للولايات المتحدة جراء العسرة الاقتصادية، وإلى أن عددا غير متناسب منهم قد سقطوا في ساحة القتال، قال إن قدرات الجزيرة على المنافسة في الأسواق الإقليمية، كبلد مستقل، قد كبلتها السيطرة الاستعمارية وإن الاقتصاد البورتوريكي ينتج ما لا يستهلك ويستهلك ما لا ينتج.

٥١ - وعليه فقد أعرب عن الأمل في أن تدرك اللجنة مدى الحاجة للنظر في القضية، وفي أن تشجب السيطرة الاستعمارية الحالية باعتبارها أمرا غير مقبول، وفي أن تؤكد ضرورة التماس حلول غير إقليمية وغير استعمارية. وأخيرا، قال إن منظمته تطالب بالنقل الفوري غير المشروط للسلطات السيادية المستولى عليها بصورة غير مشروعة إلى الشعب البورتوريكي.

٥٢ - وترك السيد كولون أليناس المكان المخصص له.

٥٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد مالدونادو لوبيز (طالب في الدراسات ما قبل القانونية)، مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٤ - **السيد مالدونادو لوبيز** (طالب في الدراسات ما قبل القانونية): قال إن المناقشات السابقة بشأن بورتوريكو، التي ركزت على الجوانب التنظيمية والقانونية لم تسفر عن تحقيق أي نتائج وأن المسائل المتعلقة بوضع الجزيرة، الذي يكتنفه التناقض، ما زالت تحتاج إلى المعالجة على نحو أكثر إلحاحا من ذي قبل. ذلك أن بورتوريكو تخضع لقوانين الولايات المتحدة الاتحادية، التي لا سلطان لبورتوريكو عليها فيما تتواصل معاناة شعبها من زيادات حادة في تكاليف المعيشة، تعزى إلى الوضع الدولي وإلى سوء إدارة الحكام السابقين. وأضاف أنه، بموجب قوانين النقل البحري السارية

فإن بورتوريكو ملزمة باستخدام وسائل نقل تابعة للولايات المتحدة لنقل السلع بين الجزيرة والبر الرئيسي؛ وإذا ما ألغيت هذه القوانين فإن في إمكان بورتوريكو أن توفر مبلغ ١٥٠ مليون دولار في السنة. وتواصل بورتوريكو، رغم ارتفاع مستوى الفقر فيها، تقديم الدعم لسكان البر الرئيسي. وقال إن القانون يحمي أيضا الولايات المتحدة في قضايا الجرائم، ولا سيما الاغتيالات. ودعا إلى إدخال جميع التغييرات الدستورية اللازمة التي تمكّن بورتوريكو من ممارسة حقها في تقرير المصير.

٥٥ - وترك السيد مالدونادو لوبيز المكان المخصص له.

٥٦ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد هيرنانديز لوبيز (جبهة الحكم الذاتي) مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٥٧ - **السيد هيرنانديز لوبيز** (جبهة الحكم الذاتي): قال إن الولايات المتحدة مارست الخداع بشأن الوعود التي قطعتها على نفسها منذ ٥٠ سنة خلت، وما فتئت ترجئ اتخاذ قرارات ذات أهمية حاسمة لبورتوريكو. ذلك أنها تسيطر على مرافئ بورتوريكو ومجالها الجوي وتستخدمهما في الاتجار بالمخدرات والأسلحة، فيما تحدد شركاتها أسعار السلع الأساسية المتاحة لشعب بورتوريكو، بما فيها الحليب. وأضاف أن بورتوريكو رفضت عقوبة الإعدام، لكن الولايات المتحدة واصلت تطبيق هذه العقوبة وتمنع سلطاتها التحقيق في مقتل الوطنيين البورتوريكيين. وقال إن الولايات المتحدة قد خذلت الشعب البورتوريكي، الذي يضطر إلى إيفاد ممثليه في بعثة حج سنوية شاقة إلى اللجنة من دون أن يجني أي فوائد حقيقية. وحث على إحالة مسألة وضع بورتوريكو إلى الجمعية العامة. فالشعب مستعد لجمعية تأسيسية دستورية تمكّن بورتوريكو من ممارسة حقوقها السيادية وفقا للقانون الدولي.

٥٨ - وترك السيد هيرنانديز لوبيز المكان المخصص له.

٥٩ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كاستيلو (الحزب الوطني البورتوريكي) مكانا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٦٠ - **السيد كاستيلو** (الحزب الوطني البورتوريكي): شجب الاستعمار باعتباره جريمة ضد الإنسانية وأهاب بجميع البلدان الحرة أن تقدم دعمها لنضال بورتوريكو من أجل الحرية والاستقلال. وقال إن اللجنة تواصل أداء دور هام في هذه العملية بإبقائها المسألة حية في أذهان الناس ولا سيما في سياق العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار (٢٠٠١-٢٠١٠). وحث حكومة الولايات المتحدة على ضمان حق شعب بورتوريكو المشروع في تقرير المصير وعلى الكف عن التضييق على المقاتلين البورتوريكيين في سبيل الحرية وعن قتلهم واعتقالهم. وأضاف أن بورتوريكو احتفظت بهويتها الوطنية الخاصة بها على الرغم من وجود الولايات المتحدة فيها، وينبغي تمكينها من إنشاء جمعية تأسيسية ذات سيادة لإكمال المسيرة نحو إنهاء الاستعمار وفقا لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥).

٦١ - ومضى إلى القول أن الولايات المتحدة نهبت موارد الإقليم الطبيعية ولوثت بيئته ومنعته من السيطرة على حدوده ليصبح الاتجار بالكوكائين رائجا. وأضاف أن الولايات المتحدة قد دفعت بنماذج الاستهلاك لديها وفرضتها على شعب بورتوريكو، الذي يعيش الجانب الأكبر منه دون خط الفقر ويعاني من ارتفاع في مستويات الدين الشخصي. وقال إن المشكلة التي تكتنف بورتوريكو لا يمكن حلها إلا إذا نالت الجزيرة حريتها واستقلالها.

٦٢ - وترك السيد كاستيلو المكان المخصص له.

٦٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد غاريغا بيكو (عضو مجلس الشيوخ عن الولاية) مقعدا له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٦٤ - **السيد غاريغا بيكو** (عضو مجلس الشيوخ عن الولاية): قال إنه قد آن الأوان لأن يرفع عن بورتوريكو الظلم المجحف الذي تعاني منه. ولهذا الأمل أسبابه، نظرا لتوافق الآراء، الذي برز من جميع الأطراف السياسية في بورتوريكو، على أن وضع الإقليم لا يستوفي الشروط الواردة في قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). فقد اتفق مؤيدوه أن تكون بورتوريكو ولاية اتحادية وأنصار الاستقلال على الخطوات اللازم اتخاذها لمعالجة الحالة، وانضم إليهم مؤخرا مجموعة، أشار إليها باسم أنصار الحفاظ على الوضع الراهن، التي غيرت موقفها من الموضوع. وقال إن على اللجنة أن تنظر مليا في مقترحات تلك المجموعة كي تتحقق من أن هذه المقترحات تتفق مع المبادئ الديمقراطية ويمكن وضعها موضع التطبيق في سياق الإطار الدستوري المناسب. وأضاف أن أحد هذه المقترحات المتمثل في عقد جمعية تأسيسية دستورية مستقلة ذات سيادة تحدد وضعا جديدا لبورتوريكو لا تُحد منه السلطة التي يُمارسها على الإقليم كونغرس الولايات المتحدة، اقتراح لا ينتهك القانون الدستوري فحسب، ولكنه يتعارض مع الأماني الصريحة للأغلبية الساحقة للشعب البورتوريكي، التي أيدت، منذ عهد بعيد، مواصلة ممارسة تلك السلطة.

٦٥ - وأضاف قائلاً إنه وإن كانت جميع الأحزاب السياسية في بورتوريكو تُقر بحق الجزيرة في تقرير المصير وفقاً لأحكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فإن أقلية طفيفة من الشعب على استعداد للسير وراء فكرة الاستقلال. وقال إن النظر في البدائل، ولا سيما البديل المتمثل في الارتباط الحر المستقل ذي السيادة، الذي تؤيده مجموعة صغيرة من المثقفين، يجب أن يتم في ضوء قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د-١٥): ومضى إلى القول إن على اللجنة الآن ألا تسمح للشعب البورتوريكي بأن يرتكب خطأ أن يطمح مرة أخرى إلى وضع بديل لا يكون متفقاً مع القانون الدولي العام. إن على اللجنة أن تُوصي بأن تطرح المسألة أمام الجمعية العامة على سبيل الاستعجال.

٦٦ - ومضى إلى القول إن الولايات المتحدة تقوم بانتهاك حقوق أربعة ملايين مواطن أمريكي مقيمين في بورتوريكو، ولا سيما حقهم في المشاركة الكاملة في الحياة الوطنية وفي تمثيلهم وفي حقهم في المساواة في المعاملة وقال إن كونغرس الولايات المتحدة لم يقم قط، لا بصورة رسمية ولا بصورة مباشرة، باستشارة الشعب البورتوريكي بشأن وضع الإقليم، حسب ما تقضي بذلك معاهدة باريس لعام ١٨٩٨. هذا وكانت منظمة الدول الأمريكية قد قررت أنه لا يمكن حرمان أي شعب، بصورة دائمة، من حقه في التمثيل في الحكومة الوطنية. وأردف يقول أن شعب بورتوريكو، بناء على ذلك، يطالب بالحق في التصويت لرئيس الدولة. رئيس الولايات المتحدة. وسيواصل هذا الشعب، بكل وسيلة ممكنة، تصحيح الأخطاء التي ارتكبت بحقه، كما سيواصل التماس سبل الانتصاف بشأنها. ودعا اللجنة إلى أن تقدم كامل دعمها لبلوغ هذه الغاية، كيما يتسنى لشعب بورتوريكو أن يمارس حقه في تقرير المصير، وربما يطالب حقاً بالاعتراف لبورتوريكو الولاية الحادية والخمسين للولايات المتحدة الأمريكية.

٦٧ - وترك السيد غاريفا - بيكو المكان المخصص له.

وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد فيغاراموس (الحزب الديمقراطي الشعبي، مجلس النواب في بورتوريكو) مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

السيد فيغاراموس (الحزب الديمقراطي الشعبي، مجلس النواب في بورتوريكو): أشار إلى أنه، على الرغم من

أن المؤتمر التأسيسي لبورتوريكو، في عام ١٩٥٢، قد احتفظ للأجيال القادمة بالحق في تحقيق تقرير المصير، ومن أن الولايات المتحدة قد تعهدت بالاستجابة لمطالب المواطنين البورتوريكيين اللاحقة بمزيد من السلطات والحريات السياسية فإن الرئيس بوش قد نكث بذلك التعهد مؤخراً، مدعياً بأن بورتوريكو هي إحدى الممتلكات الإقليمية التي يمكن التصرف بها من دون موافقة شعبها.

٧٠ - وقال إن الجمعية العامة للحزب الديمقراطي الشعبي قد أعادت مؤخراً تأكيد أن تكون السيادة التي لا رجعة لها للشعب البورتوريكي أساساً لعلاقة غير استعمارية ولعلاقة ارتباط غير استعمارية مع الولايات المتحدة وفقاً للقانون الدولي. وأضاف أنه أي عملية لتقرير المصير يجب أن تأخذ ذلك في الاعتبار على نحو جلي وواضح. وأعرب عن الأمل في أن يترجم حق الشعب البورتوريكي في تقرير المصير إلى حقيقة واقعة من خلال عقد جمعية تأسيسية دستورية تعنى بوضع بورتوريكو.

٧١ - وأخيراً، وإذ أشار إلى أنه، على الرغم من أن الجمعية العامة قد اعترفت، في القرار ٧٤٨ (د-٨)، بأن إنشاء حالة ارتباط حر لبورتوريكو يُشكل مرحلة واحدة من مراحل الطريق التي تفضي إلى الحكم الذاتي، قال إن الولايات المتحدة لم تسمح قط للشعب بممارسة حقه السيادي في تقرير المصير. وحث اللجنة على أن توصي الجمعية العامة بالنظر في هذه المسألة مرة أخرى.

٧٢ - وترك السيد فيغاراموس المكان المخصص له.

٧٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد سانتوس (المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو المرتبطة ارتباطاً حراً) مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٧٤ - **السيد سانتوس** (المنظمة المستقلة للحركة المناصرة لولاية بورتوريكو المرتبطة ارتباطاً حراً): حثت اللجنة على إحالة القضية إلى الجمعية العامة لاتخاذ قرار عاجل بشأنها، مشيرا إلى أن حكومة الولايات المتحدة قد كذبت، في عام ١٩٥٣، بقولها ضمناً إن بورتوريكو إقليم متمتع بالحكم الذاتي. وقال إن تقارير عام ٢٠٠٧ والصادرة عن فرق عمل الرئيس بوش المعنية بوضع بورتوريكو قد أثبتت هذا الأمر لأنها كانت قد أكدت أن بورتوريكو تخضع للسلطة العامة للكونغرس بموجب البند المتعلق بالأقاليم من دستور الولايات المتحدة وأن للكونغرس أن يتصرف بالإقليم كيفما يشاء.

٧٥ - وأشار أيضاً إلى أن حكومة الولايات المتحدة كانت قد وجهت مؤخراً لائحة اتهامات عدة إلى حاكم بورتوريكو. وقال أن الأوساط القانونية في بورتوريكو قد خلصت إلى أن التُهم موجهة بدوافع سياسية لا لأنها تهماً مماثلة كان لا يمكن توجيهها ضد كونغرس الولايات المتحدة بكامله بل لأن التهم قد وُجهت إلى الحاكم بعد أن أدان الحاكم محاولة السلطات الاتحادية التحقيق في اغتيال فيلبرتو أوخيدا ريوس، الذي يمثل رمزاً لحركة استقلال بورتوريكو.

٧٦ - ومضى إلى القول أنه يتضح، إذن، أن على الجمعية العامة أن تنظر في مسألة بورتوريكو باعتبارها رمزاً مستقلاً.

٧٧ - وترك السيد سانتوس المكان المخصص له.

٧٨ - وبدعوة من الرئيس، اتخذت السيدة غونزاليس آرياس (التحالف البورتوريكي لمناهضة عقوبة الإعدام) مكاناً لها إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٧٩ - **السيدة غونزاليس آرياس** (التحالف البورتوريكي لمناهضة عقوبة الإعدام)؛ قالت إن بورتوريكو هي النظام القضائي الوحيد في العالم الذي فرضت فيه تشريعات وقوانين الولايات المتحدة عقوبة الإعدام على الرغم من أن الشعب قد اتخذ خطوات لحظر هذه العقوبة بما في ذلك عن طريق التشريعات والدستور. وقالت إن بورتوريكو هي أيضاً الدولة الوحيدة التي تجرى فيها محاكمات عقوبة الإعدام بلغة

تغاير لغة الشعب الأم. وأخيراً قالت إنه يمكن تسليم البورتوركيين المطلوبين لمواجهة عقوبة الإعدام في أي مكان في الولايات المتحدة حتى لو كانت حكومة كمنولث بورتوريكو تعارضها أو حتى لو حاولت فرض شروط على تنفيذها.

٨٠ - وقالت إنه على الرغم من أن السلطات الاتحادية لم تحكم في أي قضية بعقوبة الإعدام فإن خمساً من هذه القضايا ما زالت قيد النظر فيها في محكمة بورتوريكو المحلية الاتحادية. يضاف إلى ذلك أنه لما كان اختيار أعضاء هيئة المحلفين يقوم على أساس فهم المرشحين للغة الانكليزية فإن الأغلبية الساحقة من السكان يستبعدون من عملية الاختيار لأن الإسبانية هي لغة بورتوريكو الرسمية. ولا يمكن القول، إذن، أن هيئة المحلفين تمثل المجتمع البورتوريكي تمثيلاً حقيقياً.

٨١ - ومضت إلى القول إن حكومة بورتوريكو كانت قد طلبت إعفاءها من تطبيق القوانين الاتحادية بشأن عقوبة الإعدام، على أنه لم يقدم حتى الآن أي تشريع إلى الكونغرس استجابة لهذا الطلب. وقالت إن التحالف البورتوريكي المناهض لعقوبة الإعدام يطلب إلى اللجنة أن تحث الجمعية العامة على مناقشة التنازع الشديد القائم حالياً بين حق بورتوريكو في تقرير المصير وبين تطبيق الولايات المتحدة عقوبة الإعدام في أراضي بورتوريكو، وتطلب أيضاً أن تتخذ اللجنة قراراً يطالب بأن تُوقف حكومة الولايات المتحدة على الفور القانون الاتحادي لإنزال عقوبة الإعدام بحق أشخاص من الشعب البورتوريكي.

٨٢ - وتركت السيدة غونزاليس آرياس المكان المخصص لها.

٨٣ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد كافيرو (المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة حوض البحر الكاريبي) مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٨٤ - **السيد كافيرو** (رئيس المؤتمر الدائم للأحزاب السياسية في أمريكا اللاتينية ومنطقة حوض البحر الكاريبي): قال إن المؤتمر، منذ أن أُنشئ، قد دعم إنهاء استعمار بورتوريكو ودعم استقلالها وأن المؤتمر يؤيد مشروع القرار المعروض حالياً على اللجنة، ويؤكد بخاصة على وجوب تطبيق قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥)، وعلى ضرورة أن تتحمل حكومة الولايات المتحدة مسؤولياتها حيال إنهاء استعمار بورتوريكو، كما يؤكد الطلب المقدم إلى الجمعية العامة للنظر نظرة شاملة في قضية بورتوريكو ومن جميع جوانبها. وأضاف أن هذه النقاط على قدر كبير من الأهمية، في ضوء الادعاءات التي أطلقها مؤخراً رئيس الولايات المتحدة بأن بورتوريكو ما هي إلا إقليم تابع للولايات المتحدة وتخضع للسلطة العامة لكونغرس الولايات المتحدة. وأردف يقول أنه لم يعد لدى المجتمع الدولي أي شك في أن من الأهمية الحاسمة أن تتخذ الجمعية العامة إجراء ينهي نطاق الحكم الاستعماري. وقال إنه ما دامت بورتوريكو غير حرة فإن أمريكا اللاتينية ستبقى ترزح تحت نير الاستعمار.

٨٥ - وترك السيد كافييرو المكان المخصص له.

٨٦ - وبدعوة من الرئيس، اتخذ السيد ميككلنتوك (رئيس مجلس الشيوع في بورتوريكو) مكاناً له إلى طاولة مقدمي الالتماسات.

٨٧ - **السيد ميككلنتوك** (رئيس مجلس الشيوخ في بورتوريكو): قال إنه على الرغم من أن بورتوريكو لم تنل بعد قدراً كاملاً من الحكم الذاتي، فإن ذلك لا يعني أنه يتوجب على اللجنة أن تتخذ إجراء لصالحها. وأضاف أنه بموجب قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) فإن نطاق عمل اللجنة مقصور على العمل على تحقيق الاستقلال؛ وهذا وضع رفضه شعب بورتوريكو مراراً وتكراراً. بل أن البورتوروكيين قد آثروا على الدوام خيارات للوضع يتسنى

لهم بها الحفاظ على المواطنة الأمريكية والتمتع بعلاقة دائمة مع الولايات المتحدة.

٨٨ - وأضاف أن الجمعية العامة قد قررت، من خلال قرارها ١٥١٤ (د-١٥)، أنه، بجانب الاستقلال، هناك طريقتان أُخريان، يستطيع الإقليم أن يعقد الحكم الذاتي الكامل ألا وهما الارتباط الحر القابل للإلغاء مع دولة مستقلة، والاندماج الكامل والدائم مع دولة أخرى مستقلة على أساس المساواة، وتعني الطريقة الأخيرة لكيان دولة (ولاية) لبورتوريكو.

٨٩ - ومضى إلى القول إن على اللجنة والجمعية العامة أن تمتنعا من اتخاذ أي إجراء بشأن هذه المسألة لأسباب أهمها أنه نظراً إلى أن البورتوريكيين هم مواطنون أمريكيون بالميلاد فإن وضع الجزيرة السياسي النهائي، والعملية التي يتحقق فيها ذلك، هما مسألة داخلية للولايات المتحدة وينبغي أن يعود اتخاذ القرار بشأنهما، إذن، إلى المواطنين الأمريكيين المقيمين في بورتوريكو وإلى كونغرس الولايات المتحدة. وفي هذا الصدد، قال إنه ما زالت مبادرة تقرير المصير، المعروفة باسم ''قانون الديمقراطية لبورتوريكو'' رهناً بموافقة كونغرس الولايات المتحدة. وأعرب عن تأييده الكامل لذلك القانون، وحث اللجنة على السماح للعملية التي هي قيد نظر الكونغرس بأن تستمر وصولاً إلى خاتمتها المرجوة.

٩٠ - وفي ما يتعلق بالحاكم أسبيدوا بيلا، قال إن الحاكم يفتقر في نظر الشعب إلى الأهلية لمخاطبة اللجنة باسم الشعب البورتوريكي، لأنه وحزبه قد فقدا الدعم الشعبي. وأضاف أن على اللجنة أن تكون على علم بأن الحاكم ينادي بالسيادة لبورتوريكو بموجب ما يسمى بوضع ''الكمنولث المعزز الجدي''. وقال إن الحاكم لم يعترف، عن مكر ودهاء، بأن علاقة مع الولايات المتحدة تقوم على أساس السيادة تقتضي أن تنال بورتوريكو أولاً استقلالها وأن تتفاوض من ثم، كدولة ذات سيادة، بشأن إقامة ارتباط مع الولايات المتحدة. وقال إنه، نظراً إلى أن حكومة الولايات المتحدة سترفض الاقتراح بكمنولث معزز جديد على أسس دستورية وذات صلة بالسياسة العامة فإن إصرار الحاكم على الأخذ بترتيب من هذا القبيل سيفضي، لا محالة، إلى نهاية لأي عملية لتقرير المصير وإلى إطالة أمد الوضع الراهن للإقليم - وهو الهدف الذي يتوخاه حزب الحاكم.

٩١ - وفي ما يتعلق بتأكيد الحاكم أن الولايات المتحدة قد خدعت المجتمع الدولي، في عام ١٩٥٣، فإنها لحقيقة مُسلم بها أن بورتوريكو تخضع لسلطة حكومة الولايات المتحدة بموجب بند الأقاليم في دستور الولايات المتحدة، وأن الولايات المتحدة لم تعلن قط نقيض ذلك. ولا يتعين عليها، إذن، أن توضح البيانات التي كانت قد أدلت بها أمام الجمعية العامة، والتي أفضت إلى الموافقة على القرار ٧٤٨ (د-٨).

٩٢ - وأعرب عن عظيم تفاؤله بأن بورتوريكو ستحقق الحكم الذاتي الكامل في عام ٢٠١٢ أو قبله.

ورفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.